

تقرير

«كزاناكس» في مؤتمر

الخبر الأول: الرئيس ميشال سليمان وزير الداخلية مروان شربل في غرفة واحدة. الخبر الثاني: يتحدثان عن مشاريع الانتخابات النيابية. من يقول إن مؤتمراً عن النظام النسبي يعقد في قاعة فندق فخم لا يمكن أن يكون مسلياً، مليئاً بالمرح؟

غسان سعود

العاشرة وثلاث دقائق، صمناً رجاء: «فخامة الرئيس ودولة الرئيس، أهلاً وسهلاً». «ينتج» فؤاد السعد نفسه ليقف مع الواقفين. يدخل الرئيس نجيب ميقاتي وخلفه وزير الداخلية مروان شربل. يا فرحة الأخير بسهوة عريف الاحتفال. تليق «فخامة الرئيس» بشربل، يمازاً الكلمة. يصافح ميقاتي الصف



مع كل خطوة يتقدمها الرئيس باتجاه المنبر، يظهر ضابط في الطريق: واحد يحمل كوب مياه، آخر يحمل كلمة الرئيس وثالث نظارته (أرشيف)

المشهد السياسي

بكركي على خط التعيينات للتوفيق، بين بعدا

سياسية في زي ديني، وهي تسييس للدين والقتل والعنف وإقصاء الحريات»، قال «إذا كان هناك من أصوليات مسيحية فعلى المرجعيات المسيحية أن تتجرأ منها، ومنتظر ذلك من إخواننا المسلمين ليقولوا إن الأصوليات التي تعتمد القتل والعنف نحن براء منها، وعلى اليهود القيام بذلك». وأكد أن الكنيسة مع ما تختاره الشعوب، «وأي أصولية تصل إلى الحكم نطالبها بكرامة الإنسان وبحقوقه وبالحرريات العامة والديموقراطية».

وعن موقفه من سلاح حزب الله، قال إن هناك من أساء فهمه «عمداً» عندما كان في فرنسا، شارحاً كلامه الباريسي: «عندما نتكلم مع الأجانب نتكلم معهم عن واجباتهم تجاهنا، وقتل لهم إن واجبك كاسرة دولية أن تساعدوا على نزع الأسباب التي من أجلها يتمسك حزب الله بسلاحه، وأنتم عليكم أن تقوموا بدور، فإذا لم تقوموا به فلن تجدوا حلاً للموضوع، ولن تساعدونا لبنانياً لحله مع حزب الله. فالموضوع لا يحل بالطلب من الحزب أن يسلم سلاحه. عليكم ثلاثة أرباع الطريق وعلينا الربع، لماذا لا تضغطون لتطبيق القرارات الدولية كي تنسحب إسرائيل التي من أجلها يقول حزب الله أنا أذاع عن أرضي؟». أضاف: «الفلسطينيون لديهم قرارات دوليان؛ الأول يعطيهم الحق في إنشاء دولة منذ عام 1948، والآخر يمنحهم حق العودة. فلماذا أنتم كاسرة دولية لا تنفذون ولا

العمل لم تنطلق حقيقة، «بينما الحاجات كبيرة جداً»، منتقداً فريق المعارضة والأكثرية على حد سواء، إلى درجة استعانتة بتشبيهه سلفه البطريرك نصر الله صفير بأن الحكم في لبنان كالعجلة «هناك من يجرها إلى الأمام وأخرون إلى الوراء، فلم يتغير شيء إلا أن الذين كانوا في الأمام أصبحوا في الخلف، والذين كانوا في الخلف أصبحوا في الأمام، ولكن العجلة لا تزال مكانها». وحذر من أنه إذا بقيت الأمور «على ما هي عليه فإننا نذهبون إلى كارثة اقتصادية ومعيشية». وقال: «لا نستطيع أن نتفجر على أهل الحكم ونحرقهم»، وطالبهم بتحمل مسؤولياتهم. أما أن يقولوا «مختلفين ومتلهين بمصالحهم فهذا غير مقبول، لأن الناس تجوع وتهاجر. والذني بالف خير، وهم مختلفون على مركز لفلان أو لفلانة».

وأوضح الراعي أن لقاء بكركي الماروني لم يتبن بالمطلق المشروع الأرثوذكسي للانتخابات النيابية، معلناً أن الكنيسة تبارك كل ما يجمع عليه اللبنانيون. ورداً على سؤال عن المحكمة الدولية، قال: «سمعت أنه خلال فترة من الزمن سيعاد النظر في أمور البروتوكول»، مضيفاً أنه «يجري التركيز في المحكمة» على ألا يكون هناك تزوير ولا تسييس، «ومن خلال البروتوكول يجب العمل على حماية المحكمة من التسييس والتزوير».

وإن رأى أن «الأصوليات هي حركات

النظر في قراراتين صادرين عن مجلس الوزراء، والمتعلقين بإجراء مباريات للتعاقد مع باحثين ومساعدين فنيين وحراس للعمل لدى المجلس الوطني للبحوث العلمية، والإجازة لمؤسسة كهرباء لبنان بملء الشواغر الإدارية والفنية في ملاك المؤسسة، وذلك لاعتراض مجلس الخدمة المدنية على بعض بنود هذه القرارات، ويند يتعلق بطلب وزارة الأشغال الإجازة لها بشراء 15 حافلة لحساب مصلحة النقل العام وسكك الحديد، بناءً على اتفاق رضائي، كما هي العادة في معظم البنود المقدمة من وزارة الأشغال.

أما «أم التعيينات» الخلافية، أي رئاسة مجلس القضاء الأعلى، فلا تزال موضوع خلاف بين جنرالي بعبد والرابية، وعلم أن البطريرك الماروني بشارة الراعي كان قد عرض على النائب ميشال عون أن يجري تبني مرشحة رئيس الجمهورية ميشال سليمان لهذا المنصب القاضية أليس شبطيني، لكن عون تمسك بمرشحة القاضي طنوس مشلب. لكن ذلك، وبحسب مصادر متابعه لهذا الملف، لم يثن الراعي عن متابعة مسعاه الراعي إلى تقريب وجهات النظر بين سليمان وعون، على قاعدة موقفه الذي يرى أن التعيينات الإدارية أولوية قصوى.

وكان الراعي قد قدم أمس تشخيصاً سلبياً للوضع الراهن ولتعاطي المسؤولين معه، إذ قال خلال لقائه الإعلاميين المعتمدين في بكركي إن هناك أزمة حكومة وحكم، وإن عجلة

الجلسة الثانية لمجلس الوزراء في العام الجديد سيغيب عنها أيضاً ملف تصحيح الأجور، لكنها لن تخلو من ملف شائك آخر هو التعيينات الإدارية، وإن «بالقطارة»، حيث أكد أكثر من مصدر أن موضوع تعيين الأمين العام لوزارة الخارجية ومدير الشؤون السياسية والقنصلية فيها سي طرح اليوم، وتوقع معظم المعنيين إقرار تعيين السفير وفيق رحيمي للمنتصب الأول والسفير شربل وهبي للثاني، من بين ثلاثة أسماء مقترحة لكل من المنصبين.

وكان من الممكن أن تطرح في جلسة اليوم أيضاً، من خارج جدول الأعمال، قضية التشكيلات والترقيات الدبلوماسية من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى، لولا أن صيغتها النهائية لا تزال تحتاج إلى موافقة النائب وليد جنبلاط، بحسب مصادر معنية أكدت أن هذه القضية باتت في مراحل إعدادها النهائية بعدما جرى التوافق على الاسم المقترح لموقع سفير لبنان في روما.

وإلى سبعة بنود تتعلق بعمل وزارة السياحة، على جدول أعمال الجلسة اليوم، بند متعلق بتأليف «هيئة الأسواق المالية» التي تتألف بحسب القانون من حاكم مصرف لبنان والمدير العام لكل من وزارتي المال والاقتصاد، إضافة إلى رئيس لجنة الرقابة على المصارف، وثلاثة خبراء تعين وزارة المال واحداً منهم، علم أنه شادي كرم، بحسب اقتراح الوزارة، إضافة إلى طلب مجلس الخدمة المدنية إعادة

في جلسة مجلس الوزراء اليوم، سينجز تعيينان لمنصبين في وزارة الخارجية، فقط، أما التشكيلات والترقيات الدبلوماسية من الفئة الثانية إلى الأولى، فتنظر رضا زعيم المختارة على الصيغة النهائية، فيما رئاسة مجلس القضاء الأعلى معلقة على نتائج مساعي بكركي لتقريب وجهات النظر بين جنرالي بعبد والرابية